مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية
اسم الكاتب: د. ستار الدليمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/30
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية

الدكتور
ستار الدليمي(*)

المقدمة:

شهد عام ٢٠٠٢، بداية جدل واسع النطاق حول طموحات ايران النووية، ورغبتها في امتلاك السلاح النووي، وكان التساؤل الاساسي عما اذا كان تصدير تقنيات ثنائية الاستخدام الى ايران يسهل تنفيذ برنامج نووي عسكري فيها، وتزعمت الولايات المتحدة ومنذ امد ليس بالقصير هذه المخاوف، ففي اول خطاب في اوائل عام ١٩٩٥، اشار وزير الخارجية الامريكي الاسبق وارن كريستوفر الى ذلك بقوله:-

"تتبع ايران، فيما يتعلق بالتنظيم والبرامج والمشتريات والانشطة السرية، الطريق الكلاسيكي في امتلاك الاسلحة النووية الذي سارت عليه جميع الدول التي سعت للحصول عن السلاح النووي...وتنطوي جهود ايران لامتلاك الاسلحة النووية ايضاً على اخطار هائلة، وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي له مصلحة في افشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون وتذكروا العراق".

لقد سعت ايران طويلاً الى امتلاك اسلحة الدمار الشامل. ووسائل اطلاقها الا ان جهودها في هذا السياق لا تماثل في حجمها جهود العراق اطلاقا، الىجانب السعي للحصول على صواريخ بعيدة المدى وانتاج الاسلحة الكيماوية وتطوير الاسلحة البايولوجية، لدعم القوات التقليدية برادع فوق تقليدي يعينها على تحقيق اهدافها وقف ما تقتضي الظروف ذلك، فالجهود لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، ربما تمثل اخطر مظاهر التهديد الذي تنطوي عليه قدرات ايران العسكرية في الحاضر والمستقبل. وقد انعكس هذا التخوف من التهديد الايراني في تحرك الولايات المتحدة الامريكية.

واتخذ الجدل حول انشطة ايران النووية بعداً دولياً مهماً، فالتعاون الروسي-الايراني في مجال الطاقة النووية، كان احد اشد المسائل اثارة للنزاع في العلاقات الروسية-الامريكية في السنوات الاخيرة. اذ انه سلط الضوء على خلافات البلدين الكامنة حول حظر الانتشار النووي، ومخاوف

(*) مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

الولايات المتحدة وحلفائها من محاولات ايران الحصول على قنبلة نووية.

وفي ضوء ما تقدم نجد ان طبيعة البرنامج الايراني واهميته في تحديد موقف الولايات المتحدة من هذه الطموحات يشكل عاملاً مهماً في تحديد شكل العلاقة والاشكال المحتملة للعلاقة وامكانية الرد الايراني، واثر تطلعات ايران النووية على دول الجوار الاقليمي وما هو مستقبل هذا البرنامج، وبعد معالجة هذه التساؤلات تضمن البحث جملة تصورات حول طبيعة هذا البرنامج وأفاقه المستقبلية.

اولاً-بدايات البرنامج النووي الايراني.

تعود بداية الطموحات النووية لايران الىمطلع عقد السبعينات من القرن الماضي حيث بدأ الشاه محادثات مع الولايات المتحدة، لغرض بناء مفاعل نووي في ايران الا انها لم تتوحل الى اية نتائج حتى عام ١٩٧٤، وهذا ما دفعه الى التحول نحو المانيا الاتحادية، ولكن رحيل الشاه اثر قيام ثورة ١٩٧٩، اوقف العملية.

وجاءت الحرب الايرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) لتعيد احياء برنامج ايران النووي الذي بداءه الشاه من قبل، بدأت الكثير من الانشطة المتعلقة بتصميم البرنامج ودورة الوقود النووية لصنع القنبلة النووية، وبرز مركز امير أباد للبحوث النووية في طهران، وتم تأسيس مركز بحوث نووية جديد في جامعة اصفهان عام ١٩٨٤وبمساعدة فرنسية[١].

وبحلول اواخر الثمانينات من القرن الماضي، شهدت الجهود الايرانية تزايداً واضحاً فقد باشرت ايران بناء منشأة لمعالجة اليورانيوم او تخصيبه في بيلكانيو عام ١٩٨٩، وافتتح مصنع جديد لمعالجة اليوارنيوم الخام بالقرب من منجم اليورانيوم في شاجاند عام ١٩٩٠، وبدأت في استغلال مخزونها من اوكسيد اليورانيوم الذي حصل عليه الشاه من جنوب افريقيا اواخر السبعينات، وحصلت على ثاني اوكسيد اليورانيوم من الارجنتين وذلك بشوائه عن طريق الجزائر[٢].

الا ان ايران لم تنتج لحد الان اي رؤوس نووية، وانما هي في مرحلة انشاء واستكمال البنية التحتية لتصنيع القنبلة، ويمكن تلخيص ابرز نشاطاتها في هذا الشأن في التعاقد على مفاعلات نووية، ومحاولة الحصول على مواد نووية (مواد انشطارية) من حوالي ٢٠دولة مختلفة، ودعوة العلماء الايرانيين الذين غادروا ايران بعد ثورة ١٩٧٩، والحصول على علماء ذرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها[٣].

ولهذا لجأت ايران الى الحصول على دعم خارجي لطموحاتها النووية، حيث وقعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام ١٩٨٧، وقام الدكتور عبد القادر خان مؤسس البرنامج النووي الباكستاني بزيارة الى طهران وبوشهر في عامي ١٩٨٦و١٩٨٧، وكذلك وقعت ايران اتفاقية للتعاون في مجال البحوث

النووية مع الصين الشعبية في عام ١٩٩٠، وهناك اعتقاد ان الصين قامت بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لانشاء المفاعلات والمشاريع الاخرى الى منشأة ايرانية في اصفهان وربما نقلت ايضاً بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر، الا ان الخبراء الامريكيين يشعرون ان الصين زودت ايران ايضاً بمعلومات عن الفصل الكيمياني وغيرها من تكنولوجيا التخصيب وتصميم المنشآت التي تقوم بتحويل اليورانيوم الى سداسي فلوريد اليورانيوم من اجل صنع وقود المفاعل النووي(٤).

وتحركت ايران ايضاً نحو روسيا، حيث بدأت مساعيها للحصول على المفاعلات النووية منها منذ منتصف عقد الثمانينات، ووقعت مع روسيا عقداً لبيع مفاعلين نوويين في اواخر الثمانينات، وفي ٢٠تشرين الثاني ١٩٩٤، اعلنت ايران ان روسيا اقرت اتفاقية بمبلغ ٧٨٠مليون دولار لاكمال مفاعل بوشهر الذي بدأت الشركات الالمانية انشأه في عهد الشاه ووقعت هذه الاتفاقية مع روسيا في ٨كانون الثاني ١٩٩٥(٥).

وربما كان المشروع الحالي في بوشهر هومجرد خطوة اولى ضمن جهود ايرانية اكثر طموحاً، وتأكيد بعض المصادر بأن ايران ربما تقيم ١٠منشآت رئيسة للطاقة النووية وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلين مهمين اولهما ما هي دوافع ايران في الحصول على القدرات النووية؟ وثانيهما ما هي العوائق الاساسية التي تواجه الطموح النووي الايراني؟

أ. اسباب سعي ايران لامتلاك القدرة النووية.

تختلف دوافع ايران في الحصول على القدرة النووية، ويمكن تحديد بعض الاسباب التي نعتقد انها مهمة في دفع ايران لاختراق العقبة النووية ومحاولة بناء قدرة نووية مؤثرة ذات وزن مهم في الداخل والخارج وابرزها:ـ(٦)

١. تأكيد الخيار السياسي الوطني في الاعتماد الذاتي في الدفاع عن ايران وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت اليه الدولة ونجاح الثورة في الحصول على ما لم يحصل عليه الشاه.
٢. القيمة العسكرية والاستراتيجية والسياسية للاسلحة النووية، حيث توفر هذه الاسلحة الردع والدفاع عن الدولة الايرانية والتأثير السياسي والاستراتيجي للبلاد.
٣. طبيعة الوضع الاقليمي لايران، فهي محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات فمن الشمال روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الغرب اسرائيل ومن الشرق الهند وباكستان، وبالتأكيد فأمتلاك ايران للخيار النوري سيزيد من تدعيم المكانة الاقليمية والدولية وتعزيز مكانتها كقوة اقليمية مؤثرة الى جانب اسرائيل والهند وباكستان.

٤. طبيعة الاوضاع الدولية وما يواجه ايران من مخاطر جـــراء ذلــك. فأســتمرار الوجـــود العســـكري الامريكي بالقرب من ايران، ومـــا يواجه تدفق الاسلحة التقليدية اليـــها من عوائق الى جانب ما تحتاجـــه مـــن مـــوارد ماليـــة، واســـتمرار المحاولات الامريكية لعزل ايـــران وتحديدها كقوة اقليمية مؤثرة فـــي الخليج العربي، كل ذلك نقاط مهمة فـــي التوجـــه النـــووي الايرانـــي ومحاولة تعزيز مصداقيتـــها فـــي تحقيق اهدافها السياسية الخارجية.

والحقيقة ان الاسباب الســـابقة ليست كافيـــة لتفســـير ســـعي ايـــران للحصول على القدرة النوويـــة، حيـــث نعتقد ان هناك اسباب اخرى ســـاعدت في تحقيق جانب مهم من مساعي ايران في هذا الصدد وابرزها:-

أ. تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض جمهورياته ذات القـــدرة النووية، وما رافق ذلـــك مـــن انتشـــار التكنولوجيـــا النوويـــة وسهولة الحصول عليها.

ب. الكلفة الاقتصادية المتمثلة فـــي رخص التسليح النووي نســـبياً، حيث ان سبعة رؤوس نوويـــة لجنوب افريقيا كلفـــت حوالـــي ٨٠٠مليون دولار، وهو اقل مـــا يتكلفه سرب مـــن الطـــائرات الحديثة وفي الوقت نفســـه مـــا تمنحه القدرة النووية من امكانية تحقيق الاهداف الاســـتراتيجية بتكلفة اقتصادية قليلة نسبياً ومن دون التعـــرض لخســـارة اقتصادية.

ج. الاستفادة من المادة الرابعة مـــن معاهدة منع الانتشار النـــووي (NPT) التـــي تؤكـــد علـــى الاســـتخدام الســـلمي للطاقـــة النووية، وسعي ايران لاستخدام الطاقة النووية لصالح التنميـــة المستقبلية والسعي لانتاج ما بين ١٠-٢٠% من اجمالي الطاقـــة المطلوبة للبلاد وتوفير بديل عن النفط، وقدر رد الغرب على هذا بأن ايران تملك ثاني مخـــزون من الطاقة النفطيـــة وخاصـــة الغاز الطبيعي اللازم للطاقة.

د. تطور الاوضاع السياسية فـــي المنطقة وخصوصاً بعد حـــرب الولايـــات المتحـــدة لتحريـــر الكويت عام ١٩٩١، التي كانت بمثابة انذار موجـــه لايـــران، وتبنـــي الولايـــات المتحـــدة لاستراتيجية "الاحتواء المزدوج" واســـتمرار تطـــور القـــدرات النوويـــة الاســـرائيلية، وعـــدم انضمام اسرائيل لمعاهدة منـــع الانتشار النووي، وغياب الخيار النووي العربي عـــن الســـاحة السياسية[٧].

هـ. طبيعة الدول المصدرة للمـــواد والمعدات المختلفة، حيـــث ان هذا التنوع بين الـــدول اعطـــى ايران فرصة جيدة في تنويـــع مصـــادر معداتـــها وقدراتـــها والاســـتفادة منـــها فـــي بنـــاء

برنامجها، فقد اعتمدت ايران على اكثر من ٢٠دولة مختلفة، وفي مقدمتها روسيا والصين وهي دول خارج الدائرة الامريكية للنفوذ والتأثير، اضافة الى حصول ايران على كميات من اليورانيوم المخصب من كازاخستان وخام اليورانيوم من جنوب افريقيا، اضافة الى المشاركة الباكستانية.

ب. العوائق الاساسية التي تواجه الطموح النووي الايراني.

تقف العديد من العوائق في وجه الطموح النووي الايراني ويمكن ان نحدد ابرزها بـ:-

١. ضعف البنية العلمية والبشرية في ايران، فالبرنامج النووي الايراني يواجه صعوبات في الحصول على التكنولوجيا النووية، وكذلك عدم امتلاك ايران اعداد كبيرة من القوى البشرية قياسا بما لدى العراق من فنيين نوويين يصل عددهم الى عدة الاف، فالتقديرات تشير الى ان ايران كان لديها اقل من ٥٠٠عالم فيزياء نووية ومهندسين وخبير فني اواخر الثمانينات، مقابل حوالي ٧٥٠٠في العراق[٨].

٢. طبيعة الدول المصدرة للتقنية النووية الى ايران، فالعديد من هذه الدول لا تزال مستوردة لاجزاء مهمة من مفاحل البرامج النووية من الدول المتقدمة. وتعرض العديد من هذه الدول الى ضغوط من الدول الكبرى في الحد من نقل التكنولوجيا النووية الى ايران، وتمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها افشال الجهود لنقل المواد النووية وتكنولوجيا المفاعلات النووية الى ايران من عدد من الدول وابرزها الارجنتين وتشيكوسلوفاكيا (قبل التقسيم) والهند وايطاليا وبولندا وباكستان[٩].

٣. الضغوط الامريكية على البرنامج النووي الايراني، وتحديداً على مصدر مهم للبرنامج وهي روسيا فقد اضحى البرنامج الايراني مصدراً مهماً لخلافات مهمة بين الولايات المتحدة وروسيا حول ما اذا كانت روسيا وافقت على تقديم تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وغيرها مما هو خاص بالتخصيب، وادعت الولايات المتحدة ان فيكتور ميخاليوف وزير الطاقة الذرية الروسي اقترح بيع منشأة للقوة الطاردة المركزية في نيسان ١٩٩٥. وقالت الولايات المتحدة انها اقنعت روسيا بالا تبيع لايران تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية كجزء من صفقة المفاعل اثناء لقاء القمة بين الرئيسين كلينتون ويلتسين في أيار ١٩٩٥[١٠].

٤. اهمية الالتزام بنظام معاهدة خطر الانتشار، وتزايد تركيز الاهتمام حول ذلك الى حد بعيد بفعل خوق العراق وكوريا الشمالية للمعاهدة على نحو واضح وملموس، وقد سلط الضوء على الصعوبات

المتأصلة في التحقق من نوايا طرف ما في ما يتعلق بأسلحة نووية وما يثيره احتمال تمكن دولة ما من جمع معظم البنية التحتية اللازمة لقدرة اسلحة نووية تحت "الغطاء" السياسي الذي توفره المعاهدة، وهذا ماتثيره الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الايراني، وقادت مخاوف كهذه الى تجدد التركيز على تعزيز جهود خطر الانتشار المبذولة ضمن اطار برنامج التعاون لتقليص الاخطار (CTR)[١١].

٥. سعي الولايات المتحدة لترسيخ صورة سلبية عن ايران قوامها انها دولة خارجة عن القانون الدولي، ومثيرة للقلق وذات نوازع عدوانية ازاء جيرانها الخليجيين وخصوصاً بعد تجارب الصواريخ الايرانية، حيث اكد وزير الدفاع الامريكي السابق وليم كوهين في عام ١٩٩٩، بعد زيارته الى عدد من الدول العربية بأن التجارب الايرانية يجب ان تخيف دول مجلس التعاون الخليجي ولذلك فأن الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة دول الخليج على استكمال جاهزيتها لمواجهة اي خطر ايراني محتمل[١٢].

وفي ضوء كل ما تقدم نجد ان ما يواجه البرنامج النووي الايراني يمكن تحديده بالعقبات الداخلية وهي ضعف القاعدة العلمية والتقنية والبشرية للبلاد، الى جانب العديد من العوائق الخارجية المهمة وفي مقدمتها تعدد الدول التي تعتمد عليها ايران في بناء قاعدتها العلمية والتقنية ووقوع العديد من هذه الدول تحت الضغوط الامريكية. من جانب آخر لا يمكن فصل الموقف الامريكي من طموحات ايران النووية عن مجمل مسيرة العلاقات الايرانية-الامريكية، وما تميزت به هذه العلاقات من موقف ايراني متشدد من الوجود الامريكي والمصالح الامريكية في المنطقة وهي نقطة مهمة في الانطلاق لفهم الموقف الامريكي المتشدد من الطموحات الايرانية.

اما ابرز المنشآت النووية الايرانية فهي:-

١. مفاعل بوشهر، وهي منشأة غير كاملة، بقوة ٢×١٢٠٠ ميجاواط وهما مفاعلات تم بناؤهما بواسطة المانيا، وتفاوضت ايران مع اسبانيا من اجل اصلاح واكمال المفاعلات بعد مغادرة الالمان لها ومع شركتي كرافتوبرك يونيون و"سي اي ان ايه" الالمانية اواخر الثمانينات واوائل التسعينات وحاولت ايضاً استيراد قطع غيار للمفاعلات بصورة غير قانونية من شركة سيمنس في المانيا ومسكودا في تشيكوسلوفاكيا[١٣].

وفي تموز ٢٠٠٢ وقعت ايران وروسيا اتفاقاً لبرنامج طويل الامد لتعزيز التعاون من خلال بناء عدة مفاعلات نووية التي من المخطط ان تصل الى ستة مفاعلات وبرنامجاً

مشتركا لانتاج الطائرات، وبحلول عام ٢٠١٢، سيتم بناء مفاعلين اضافيين للمحطة النووية في بوشهر ومحطة جديدة مزودة بمفاعلين في الاهوار غرب البلاد(١٤).

٢. دارخومنين، وهي منشأة قوى نووية غير كاملة (مفاعل ٩٣٥ ميجاواط) كان المفترض بناؤها بواسطة فرنسا، وموقع من المخطط انشاء محطة قوى نووية عليه (مفاعلان ٢×٣٠٠ميجاواط) تبنى بواسطة الصين.

٣. غورغان (Gorgan) موقع مخطط لانشاء محطة قوى نووية عليه (مفاعلان ٢×٤٠٠ميجاواط) تبنى بواسطة روسيا.

٤. اصفهان، وهو المفاعل النووي الايراني الرئيس للابحاث بدء العمل به عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٧، اصبح المفاعل الرئيس للابحاث، وموقع مخطط لبناء مفاعل بقوة ٢٧ميجاواط، يبنى بواسطة الصين ومفاعل صغير للابحاث صيني الصنع تم امداد ايران به عام ١٩٨٧. اضافة لابحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات ودورة الوقود النووية واليورانيوم المخصب والعمليات النووية المختلفة.

٥. خرج (Karaj) وهو مركز ابحاث نووية وموقع مفاعل ابحاث من بلجيكا.

٦. معلم جاليه (Malallem Kaleyah)، وموقع لمنشات ابحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر المخصب.

٧. ساغهاند (Saghand) موقع مخطط لمناجم اليورانيوم، ولها من ٥-٧سنوات لبدء المعمل تماماً.

٨. طهران، وهو مركز ابحاث نووية، موقع مفاعل نووي ٥ميجاواط انشأته الولايات المتحدة ابحاثه خاصة بالليزر المخصب وقد تم نقل معظم النشاط البحثي الى اصفهان عام ١٩٨٧(١٥).

ثانياً-البرنامج النووي الايراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

انضمت ايران الى معاهدة حظر الانتشار النووي في ٢شباط ١٩٧٠، وبدأ سريان مفعول اتفاقيتها بشأن اجراءاتها الوقائية الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥أيار ١٩٧٤، ويجري تطبيق اجراءات الوكالة الدولية الوقائية على مفاعل الابحاث بقوة ٥ميجاواط (حراري) في جامعة طهران ومفاعل الابحاث بقوة ٣٠كيلوواط (حراري) والمجمعة الحرجة بقوة (٠,٠١ كيلوواط) (حراري) في مركز التكنولوجيا والبحث النووي في اصفهان(١٦).

وشهد عام ١٩٩٥، توقيع ايران على اتفاقية منع التسلح النووي وحظر استخدام الصواريخ البالستية، ووقعها وزير الخارجية علي اكبر ولايتي يوم ذاك.

وبتزايد الشكوك في نشاطات ايران النووية، استمرت الوكالة الدولية

للطاقة الذرية في زياراتها، وقامت في شباط ١٩٩٢، بزيارة محدودة مرتبة سلفاً لستة من اصل عشرة مواقع مشكوك فيها، ولم تجد آثاراً لنشاط متعلق بالاسلحة في اي من هذه المواقع، وتكررت الزيارة في تشرين الثاني ١٩٩٣، الا ان الزيارة لم تكن مهمة تفتيش كاملة او خاصة، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن تملك الامكانيات او التنظيم الكافي لاكتشاف الانشطة الايرانية السرية او للتدقيق في كل الانشطة التي تدور في المنشآت البحثية التي سمح للوكالة بزيارتها، ولم يتسنى للفريق التابع للوكالة الحصول على عينات التربة والذرات الموجودة في المنشآت التي سمح له بزيارتها(١٧).

الا ان خلاف جديد نشأ حول انشطة ايران النووية في كانون الاول ٢٠٠٢ مع نشر صور اظهرت بناء منشأتين سريتين للوقود النووي جنوبي طهران، وبحسب خبراء غير حكوميين بدت احدى المنشأتين وهي مشروع "القضاء على الصحراء" قرب بلدة باتانز، معملاً لتخصيب اليورانيوم، وبدت المنشأة الاخرى قرب آراك ذات صلة بأنتاج ماء ثقيل، وحذر بعض الخبراء من ان وجودهما يومي بأحتمال امتلاك ايران منشآت سرية اخرى علماً بأنهما لن تكونا جاهزتين للعمل قبل عدة اعوام(١٨).

وقد نفى المسؤولون الايرانيون امتلاك ايران برنامج سلاح نووي، ورفض الرئيس محمد خاتمي التقارير المتعلقة بمنشآت سرية لدورة وقود المفاعل واصفاً هذه التقارير بأنها "لا اساس لها من الصحة". من جانبه يؤكد محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن المنشأتين النوويتين المشبوه فيهما "لم تكونا مفاجئتين" للوكالة الدولية التي كانت تعلم بوجودهما من قبل، الا ان البرادعي حث ايران على منح مفتشي الوكالة الدولية حقوقاً اوسع في الدخول وصلاحية للتحقق من المنشآت المعلنة والمنشآت غير المعلنة من خلال ابرام برتوكول اضافي لاتفاقيتها بشأن الاجراءات الوقائية(١٩).

وفي اعتقادنا ان مطلب البرادعي هذا وفي هذه المرحلة التاريخية من عمر البرنامج النووي الايراني، كان انعكاساً واضحاً لتزايد مخاوف الغرب من هذا البرنامج، الى جانب الشكوك المتزايدة في نشاط ايران في دعم قدرات هذا البرنامج وخصوصاً بعد تزايد التعاون مع روسيا.

وبالفعل جاء تقرير البرادعي الى مجلس حكام الوكالة الدولية في حزيران عام ٢٠٠٣، ليؤكد هذه الشكوك والمخاوف، فقد اكد التقرير ان طهران لم تحترم بنود معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية بالكامل، وذلك لعدم ابلاغها الوكالة عن بعض النشاطات النووية بما فيها استيراد اليورانيوم عام ١٩٩١، والفشل في تبرير استيرادها لمواد نووية وبناء مصنع لانتاج الماء الثقيل ومنشآت لتنشيط اليورانيوم ومعالجته وتخزينه،

والاهم في كل ذلك كان قيام ايران بتوسيع قدراتها النووية[٢٠].

والواقع ان جانباً مهماً في الازمة مع الوكالة الدولية، كان عثور المفتشين على بقايا يورانيوم مخصب يمكن ان يستخدم في تصنيع الاسلحة النووية، وهذا ما زاد المخاوف من قيام طهران سراً بتخصيب اليورانيوم لاستخدامه في تصنيع اسلحة نووية، في نفس الوقت نفت ايران ذلك وارجعت ما عثرت عليه الوكالة الدولية الى مكونات ملوثة مستوردة من الخارج[٢١].

الا ان الوكالة الدولية وتقريرها لم تر مسألة خرق ايران لقيود حظر الانتشار النووي (NPT) وهي مسألة كانت ستقود الى احالة فورية للقضية الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة، واقتصرت على مسألة الشفافية ودعوة الاتحاد الاوربي وروسيا لايران للتوقيع على البروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة الحد من الاسلحة النووية، ومن شأن هذا البروتوكول السماح للمفتشين الدوليين بالقيام بزيارات مفاجئة للمنشآت الايرانية المشتبه بها في نفس الوقت الذي اكد مارك نموزوكي المتحدث بأسم البرادعي ان التوقيع على البروتوكول لا يعني بالضرورة "حل المسائل العالقة"[٢٢].

وتبقى الحقيقة في اعتقادنا هي ان البرنامج النووي الايراني اقل تطوراً من برنامج كوريا الشمالية، ولكنه يعد اكثر تطوراً من البرنامج النووي العراقي قبل الحرب عليه عام ٢٠٠٣، ويؤكد هذه الرؤية تقرير آخر لهيئة الطاقة الذرية الذي اشار الى توسع ملموس في البنية النووية لايران، ولكن من المشكوك فيه ان ايران تمتلك كل العناصر اللازمة لبرنامج تسليح نووي كامل، حيث تؤكد بعض مصادر المخابرات الغربية ان ايران تحتاج الى ثلاث سنوات لصناعة قنبلة نووية، فيما تؤكد تقارير اخرى ان البنتاغون الامريكي قدر ان في وسع برنامج ايران لتخصيب اليورانيوم انتاج مادة يورانيوم عالية التخصيب وكافية لصنع سلاح نووي "في غضون سنوات قليلة" في حال تلقت ايران مساعدة خارجية، وقد يستغرق ذلك حتى نهاية العقد في حال لم تتلق مثل هذه المساعدة[٢٣].

وهاهو واضح الان ان عدم تجميد العمل الذي تم كشف النقاب عنه خلال عام ٢٠٠٣ في المرافق النووية المختلفة، سيجعل ايران تمتلك قريباً القدرة على تصنيع عناصر حساسة من السلاح النووي، ويزعم مسؤولون اسرائيليون انه يمكن لايران الوصول الى "نقطة اللا دعوة هذه"[٢٤]. بحلول منتصف العام ٢٠٠٤، وهو توقيت سريع عكس ما يطرحه المحللون الامريكيون الذين هم اكثر حذراً حيث يتوقعون قنبلة ايرانية بحلول الجزء الاخير من هذا العقد. وبالتأكيد فأن كلى هذه الامور تشير الى سباق مع الزمن وسعي الولايات المتحدة وحلفائها الى وقف البرنامج النووي الايراني سواء بالوسائل الدبلوماسية او السياسية.

وفي ضوء كل ما تقدم يمكن تلخيص موقف الوكالة الدولية في امرين الاول، الحزم من حيث اعلان الموقف بضرورة التزام ايران بتوضيح كل نقاط مشروعها النووي في طابعه السلمي وليس العسكري وذلك بجلاء كل علامات الاستفهام الموضوعة حول هذا المشروع. الثاني، التريث في اتخاذ عقوبات ضد ايران في حال امتناعها عن ذلك، ومن ذلك امكان احالتها الى مجلس الامن الدولي وتعريضها لعقوبات دولية، خصوصاً مقاطعة النفط الايراني مما يشكل كارثة حقيقية للبلاد ويجبرها على تغيير سياستها النووية وهو ما يعكسه قرار الوكالة(٢٥).

ثالثاً–الولايات المتحدة وموقفها من البرنامج النووي الايراني.

بدون شك لا يمكن عزل الموقف الامريكي من البرنامج النووي الايراني عن مجمل مسيرة العلاقات الامريكية–الايرانية منذ عام ١٩٧٩، فقد كان الموقف العدائي الشديد الذي اتخذته الثورة الايرانية في سنواتها الاولى من الولايات المتحدة وحلفائها عاملاً مهماً في تدهور هذه العلاقات(٢٦).

وقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق تجاه سعي ايران الى امتلاك الاسلحة النووية ومحاولة شراء مفاعلات الماء الثقيل لانتاج البلوتونيوم وتكريس مواردها لتخصيب اليورانيوم الى مستويات صنع الاسلحة، واستمرار سعيها للحصول على المواد النووية والتكنولوجيا والعلماء والفنيين في المجال النووي(٢٧).

وكانت مسألة الاسلحة النووية في مقدمة اهتمامات الرئيس الامريكي جورج بوش الابن في اول خطاب سنوي له امام الكونغرس الامريكي، حيث اكد الرئيس بوش ان واشنطن لن تسمح لاخطر الانظمة الحاكمة في العالم بتهديدها بأكثر اسلحة العالم فتكاً، وقد حدد الرئيس اسماء ثلاث دول هي العراق وايران وكوريا الشمالية في حديثه عما وصفه بمحور الشر الذي يهدد السلام العالمي(٢٨).

والواقع ان هناك سببين وراء اطلاق بوش صفة "محور الشر" على ايران، الاول يتمثل بأستمرار دعم النظام الايراني للذين يقاتلون الامريكان وحلفائهم في عدة مناطق مهمة وابرزها في العراق وافغانستان، الثاني، تزايد مخاوف الامريكان وحلفائهم من امتلاك ايران تكنولوجيا نووية معقدة يمكن ان تستخدم للاغراض العسكرية، وهي النقطة الاهم في الخلاف مع الولايات المتحدة(٢٩).

وفي تقرير مدير المخابرات الامريكية امام لجنة شؤون المخابرات في مجلس الشيوخ الامريكي والذي جاء تحت عنوان "التهديدات العالمية في عام ٢٠٠١ الامن القومي في عالم متغير" والقي في ٧شباط ٢٠٠١، حيث اشار التقرير الى ان الولايات المتحدة تواجه تهديدات صاروخية بالستية من عدة دول متنوعة بخلاف روسيا والصين هناك ايران التي تعتبر برامج

الصواريخ الخاصة بها نتاج تطور تكنولوجي محلي وفي بعض الاحيان تحصل على مساعدة اجنبية مباشرة، وبالرغم من محدودية كفاءة الصواريخ الايرانية الا ان ذلك لا ينفي انها تمثل تهديد للمصالح الامريكية. رغبة ايران في كسر طوق العزلة من حولها الا ان ذلك ورغم لم يؤد الى رفضها لاستخدام الارهاب لتحقيق اهداف سياستها الخارجية بل انها زادت من مساندتها للجماعات الارهابية المعارضة لعملية السلام(٣٠).

وتأكدت هذه المخاوف بعدة مؤشرات مهمة ابرزها:-

المؤشر الاول، ويعد الاخطر فيها وهو مصادرة السفينة الفلسطينية "كارين ايه" وعلى متنها حمولة ٥٠ طنا من الاسلحة مرسلة الى القوات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة واشارت الاستخبارات الامريكية الى تورط الحرس الثوري الايراني في شحنة الاسلحة وهذا ما يشكل تصعيدا في مستوى التدخل الايراني في الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، وهي مجابهة مباشرة موجهة الى حليف الولايات المتحدة اسرائيل(٣١).

المؤشر الثاني، وهي قضية افغانستان، فقد رفضت ايران الاعتراف بتولي حركة طالبان للسلطة في عام ١٩٩٦، وتمسكت بالرئيس برهان الدين رباني رئيساً شرعياً لافغانستان.

وبحلول "ايلول ٢٠٠١، كانت طالبان تسيطر على معظم افغانستان، واحتفظت بروابطها مع تنظيم القاعدة ولم تظهر رغبة في وقف دعمها لتلك المنظمة او تسليم اسامة بن لادن للولايات المتحدة وفي ٧تشرين الاول ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة العمليات العسكرية، وقال الرئيس بوش في خطابه الى الامة، ان الولايات المتحدة تقوم بذلك الاجراء لان طالبان تجاهلت الانذار بتسليم زعماء الارهابيين المتشبه بهم، بمن فيهم اسامة بن لادن، واغلاق معسكرات تدريب الارهابيين "لم يتم تنفيذ اي من هذه المطالب وعلى طالبان ان تدفع الثمن الآن"(٣٢).

وبتطور الاحداث في افغانستان بعد سقوط طالبان، حصلت الولايات المتحدة على ادلة تؤكد ان الحرس الثوري الايراني يقوم بتسليح وتدريب قوات معارضة للحكومة الافغانية المؤقتة يقودها قلب الدين حكمتيار وبقايا قوات طالبان وهذا ما ابرز تعارضاً مع المصالح الامريكية في المنطقة.

المؤشر الثالث، وهو الازمة العراقية في عام ٢٠٠٣، فقد وجدت ايران نفسها في مواجهة الخطر الرئيس المباشر مع تفجر الازمة الامريكية-العراقية، وتصاعدها بسبب الاصرار الامريكي على فرض الحل العسكري لهذه الازمة، حيث اختارت طهران موقفاً استراتيجياً اساسياً من هذه الازمة تمحور حول السعي الدؤوب لمنع تطور الازمة الى حالة الحرب، وذلك بسبب ادراك الايرانيين ان حدوث هذه الحرب سيضع ايران امام استحقاقات

خطيرة، لعل ابرز ما فيها خطر فرض الحل العسكري على ايران بأعتبارها احدى الدول الثلاث في محور الشر. فضلا عن خطر احتمال مجيء حكومة عسكرية عراقية عميلة لواشنطن او وضع العراق تحت الاحتلال العسكري المباشر(٣٣).

لقد اظهرت الازمة العراقية حرصاً ايرانيا على تجنب اية مواجهة مع الولايات المتحدة الى جانب تجنب اية مواجهة مع العراق، وما يمكن ان يكون مصدراً للتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة كي لا يفسر بأنه انحياز للعراق وكي لا يوظف مستقبلا لاحتواء الدور الايراني مستقبلا او لجعل ايران هدفاً عسكرياً محتملاً بعد العراق.

ويؤكد هذه الرؤية وزير الخارجية الايراني كمال خرازي بقوله: ان "ايران لا تخشى ان تصبح الهدف التالي لواشنطن" واضاف مؤكداً ان "ايران تختلف تماماً عن العراق، ايران دولة ديمقراطية تبذل ما في وسعها لتشجيع السلام والامن...الخوف ان يكون لدى الامريكيين جدول اعمال سري للمنطقة بأسرها"(٣٤).

وما من شك ان امريكا وبفعل هيمنة المحافظين الجدد على فكرها السياسي طرحت امكان ضرب ايران في حالات معينة ضمن استراتيجية الحرب الوقائية او هذا الارجح جعل اولويتها في العمل على زعزعة النظام الايراني، وهذا ما دفع هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الى اقتراح "اجراء" استفتاء شعبي حول العلاقات الايرانية-الامريكية"(٣٥).

الا ان مرحلة ما بعد احتلال العراق وتدهور الاوضاع الداخلية، دفع الادارة الامريكية الى اتهام ايران بالمساهمة في كل ذلك. وفي رده على هذه الاتهامات دعى الرئيس الايراني محمد خاتمي الى خروج القوات الاجنبية من العراق وتسليم السلطة الىالشعب العراقي كخطوة اولية مهمة لاعادة الامن والاستقرار الى العراق، رافضا اتهامات امريكية لايران بالعمل على زعزعة الاستقرار في العراق.

وقال خاتمي"ان المحتلين للعراق يتخبطون اليوم في ازمة افتعلوها بأنفسهم، وقد نصحناهم من مغبة ذلك ونحن نتوقع ما سيحل بهم الا انهم لم يصغ لهذا النصح المنطقي بسبب عنجهيتهم وهاهم اليوم يدفعون ثمن هذا الخطاء الفادح"(٣٦).

ولمعالجة هذه الحالة نصح خاتمي بخروج القوات المحتلة من العراق وتسليم السلطة الى الشعب العراقي مشدداً بشكل له اكثر من دلالة على القول ان امن العراق هو من امن ايران القومي.

وقد دفعت التهديدات الامريكية الايرانيين الى الاسراع بنفي اية اتهامات امريكية وبلورة السياسات اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق، وتمثل النفي الايراني في انكار الاتهامات الامريكية بالتدخل في الشأن العراقي عبر

معارضين شيعة لنظام الرئيس صدام حسين حيث اكد عبد الله رمضان زادة المتحدث بأسم الحكومة ان بلاده تتبنى سياسة "حياد فعال" بشأن هذا النزاع، مضيفاً ان الصعوبات العسكرية "اثوت على تفكير رامسفيلد الذي تهدف تصريحاته الى حمل الناس على "تناسي الفشل" الامريكي في العراق"[٣٧].

وفي رد ايران الرسمي على الاتهامات الامريكية اكد المتحدث بأسم وزارة الخارجية الايرانية حميد رضا أصفي "نحن مستعدون للتعاون معها (امريكا) في الملفات المختلفة... النووي والارهاب والعراق ولكن بشرط ان تغير سياساتها العدائية تجاهنا وهو مالا نلاحظه حتى الان"[٣٨]. من خلال كل ما تقدم يثار تساؤل مهم ما هي امكانية الحوار والتعاون بين ايران والولايات المتحدة؟ وما هي احتمالات المواجهة بين البلدين وامكانية الرد الايراني؟

أ. امكانية الحوار والتعاون الايراني-الامريكي.

فبالرغم من ادانة ايران للهجمات على مدينتي نيويورك وواشنطن، الا انها رفضت الانضمام الى التحالف الدولي المناهض للارهاب، متعذرة بأنها مستعدة للتعاون في هذا السياق مع هيئة الامم المتحدة، واكد الرئيس الايراني محمد خاتمي على اهمية ان تتوصل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي الى تحديد مفهوم مناسب للارهاب وعلى ضرورة التفريق بين الارهاب الجنائي والحق المشروع ضد الاحتلال والعنف والقمع مؤكداً "ان العالم يواجه نوعاً من الارهاب المكثف والخطير في الشرق الاوسط"[٣٩].

والواقع ان هذا الموقف لم يكن كافيا لاقناع الداخل الايراني، فقد طالب محسن مردامادي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى بتخلي بلاده عن دور المتفرج على الاحداث مؤكدا يجب ان لا نرفض المشاركة في التحالف الدولي وعزل انفسنا فقط لان الولايات المتحدة تقود التحالف، من جانب آخر طالب محسن رضائي قائد الحرس الثوري الايراني السابق بالعناية بالمصالح المشتركة التي تجمع بين ايران والولايات المتحدة[٤٠].

وجاءت فرصة التعاون حين قامت الولايات المتحدة بشن حملة عسكرية في المنطقة مستهدفة اسقاط نظام طالبان، واستمرت ايران في البحث عن سبيل لاثبات وجودها في المنطقة وعدم ترك الساحة لغيرها خاصة وانها معنية بصورة او بأخرى بالازمة الافغانية ليس فقط بسبب ارتباطها بحدود مع افغانستان بل كونها ملجأ لعدد من القادة الافغان اضافة الى العداء لحركة طالبان، واهمية المصالح الوطنية، وهو ما يؤكده الرئيس محمد خاتمي في حديثه عن موقف بلاده من الازمة الافغانية بقوله:-"يتعين علينا التمسك بمبادئنا وفي الوقت المناسب الأخذ بمصالحنا الوطنية التي لا يجب ان تغيب عن اعيننا"[٤١].

لقد سعت ايران الى الاستفادة من عملية نقل المساعدات الى افغانستان لكي تكون فرصة للحوار مع الولايات المتحدة، وهذا ما يوضحه نائب الرئيس خاتمي بقوله:-"ان المرحلة الحالية ليست مناسبة لتقوية العلاقات مع واشنطن، لكن هناك دلالات كافية تؤكد ان الحرب ضد افغانستان على النقيض من الحرب ضد العراق، تضع امام الطرفين فرصة نادرة لتحسين علاقاتهما والتي تنشطها الاتصالات السرية عن طريق السفارة السويسرية في طهران"(٤٢).

من جانب آخر اظهر الاتفاق الرباعي الذي تم بين ايران من جانب والدول الاوربية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والمانيا) عام ٢٠٠٣. فرصة مهمة للحوار مع الولايات المتحدة، حيث اقترح ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الخارجية الامريكي فتح حوار مع ايران في ملفات محددة مثل العراق وافغانستان ومكافحة المخدرات.

ويعتقد بعض المحللين الايرانيين ان تغير لهجة واشنطن تجاه بلادهم، يعد احد المؤشرات على تنامي تأثير التيار المعتدل في الادارة الامريكية الذي يتزعمه وزير الخارجية كولن باول وتراجع جزئي لفريق الصقور في هذه الادارة حسب اعتقاد المحلل الايراني مهران كرمي(٤٣).

وترى الهيئة كولائي الناطقة بأسم لجنة العلاقات الخارجية والامن القومي في مجلس الشورى الايراني، بأن هناك جماعات قوية نوعاً ما في الولايات المتحدة تعتقد ان مصالح الشعبين الامريكي والايراني توجب تغير النمط الحالي في علاقات الجانبين(٤٤).

فبريجنسكي يرى انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة اطالة امد العداء الايراني-الامريكي واية مصلحة يتم التوصل اليها لابد وان تقوم على اعتراف البلدين بمصلحتهما الاستراتيجية المتبادلة في استقرار بيئة ايران الاقليمية المتقلبة، ويؤكد ايضاً انه من الافضل للمصالح الامريكية بعيدة المدى التخلي عن الاعتراضات الامريكية على التعاون الاقتصادي بين ايران وتركيا وغيرها، كما ان المشاركة المالية الامريكية في مثل هذه المشروعات قد تنطوي على فائدة للولايات المتحدة الامريكية(٤٥).

الا ان المسؤولين الكبار في الحكومة الايرانية ووزارة الخارجية يعزون التحفظ الطاغي على المواقف الايرانية الرسمية فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الى عدم الثقة بالجانب الامريكي، ويشيرون الى ان الامريكان ولاسيما الادارة الحالية لا تملك نوايا حسنة تجاه ايران او على الاقل كما يقول مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الايرانية لم تبرهن حتى الان على وجود هذه النوايا ولذا فنحن يجب ان نتعامل بحذر مع اي بادرة تصدر من جانبهم.

ب. احتمالات المواجهة الايرانية-الامريكية وامكانية الرد الايراني.

اذا كان التعاون مطروحاً، فإن احتمالات المواجهة قائمة ايضاً. فأسرائيل الحليف الاول للولايات المتحدة في المنطقة تراقب التطور الحاصل في برنامج ايران النووي. كأنتاج ايران صواريخ جديدة قادرة كما تفيد بعض المصادر على حمل رؤوس نووية لمسافات تصل الى اسرائيل او القواعد الامريكية في الشرق الاوسط. وتعمل على عدة جبهات لتقويض البرنامج النووي الايراني، فالتعاون مع واشنطن ركن مهم في التحرك، وهذا ما يعرضه مائير داغان مدير وكالة الاستخبارات الاسرائيلية "الموساد" في اللجنة البرلمانية الاسرائيلية، بأن التسلح النووي الايراني من شأنه ان يهدد الامن الاسرائيلي والامريكي والاوربي، ويقوي المواقف العربية في اية مفاوضات مستقبلية، ويقوض استقرار منطقة الخليج وتشجع دولاً اخرى مثل السعودية وليبيا على امتلاك السلاح النووي[٤٦].

اضافة لذلك تسعى اسرائيل الى الاستفادة من المؤسسات الدولية في مواجهة الطموحات الايرانية، فقد التقى وزير الخارجية الاسرائيلي سلفان شالوم في جنيف مع محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني ٢٠٠٣، لاطلاعه على موقف حكومته من التسلح النووي الايراني والتأكيد بأن "الخطر الايراني" لا يهدد اسرائيل وحدها وانما يهدد الامن في العالم اجمع. واهمية الجهد الدولي لمنع تفاقم الخطر، الا ان هذا التحرك يطرح من جانب آخر خلافاً بين الموساد التي تريد ان تأخذ على عاتقها مسؤولية الحملة الدولية ضد ايران بأعتباره موضوعاً امنياً، وعدم معالجته من وزارة الخارجية وخبراء الطاقة النووية والمحافظة على مسافة بعد واضحة عن المؤسسات الدولية بخصوص الطاقة النووية[٤٧].

والواقع ان كبح التسلح النووي الايراني هو احد المهمات الاساسية للموساد. وفي هذا الاطار نجد ان الموساد استخدم اسلوبين مهميين هما:-

الاول، بأستخدام الاعلام الاجنبي، كأداة مهمة في هذا الجهد، فرجال الموساد يزودون الصحافيين الاجانب بمعلومات عن البرنامج النووي الايراني، ويستعملون هذه النشرات من اجل زيادة الضغط الدولي على الايرانيين. فقد شهدت الشهور الماضية تسريبات اخبارية اسرائيلية متعمدة في صحف امريكية ذات مصداقية معلوماتية عالية مثل "نيويورك تايمز" و"لوس انجليس تايمز" و"الواشنطن بوست" وغيرها، وكذلك يمكن ان تستعمل الصحافة الخارجية استعمالاً مشابها من اجل نقل رسائل ردع عن نوايا اسرائيل[٤٨].

الثاني، العمل العسكري، ويتمثل في احتمال ضربة جوية اسرائيلية، حيث امر رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون جهاز الموساد بأعداد خطط لقصف المفاعلات النووية في ايران، وهي ستة مواقع بطائرات اف-١٦، وينظر شارون الى ايران

بأعتبارها خطراً وجودياً فورياً على الدولة العبرية، وهي خطر صعب وجدي واستراتيجي على امن اسرائيل، مؤكداً ان جميع الخطوات الاسرائيلية في معالجة الملف الايراني تتم بالتنسيق الكامل مع الادارة الامريكية، فقد سبق ان هددت اسرائيل ايران موضحة انها لن تسمح لها بحيازة السلاح النووي، واكد شارون ان بلاده لن تتردد في قصف المفاعل النووي الايراني(٤٩).

فأسرائيل ترى في تطوير ايران للسلاح النووي التهديد الاشد لوجودها وامنها، وهذا ما يؤكده شاؤول موفاز وزير الدفاع الاسرائيلي امام هيئة القيادة العليا للجيش بقوله:-

"هذا هو التهديد الحقيقي لوجود اسرائيل في المستقبل، لان ايران تدعو الى تدمير اسرائيل. علينا ان نتتبع ونفعل كل ما في استطاعتنا بقيادة الولايات المتحدة من اجل تعويض او ابطال امكانية ان يكون لدى نظام حكم متطرف سلاح من هذا النوع"(٥٠).

وفي هذا السياق كتب غاد شومرون وهو ضابط سابق رفيع المستوى في الموساد الاسرائيلي مقالاً تحليلياً نشرته صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٢تشرين الاول ٢٠٠٣، قال فيه ان قصف المفاعل النووي الايراني هو مهمة معقدة للغاية مقارنة مع العملية الناجحة التي قام بها سلاح الجو الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، وذكر ان الحديث يدور عن قصف موقع محصن جداً في دولة مساحتها اكبر من مساحة الدولة العبرية بثمانين مرة، وان اقرب موقع للقصف في مدينة بوشهر الايرانية، يبعد عن الحدود الجنوبية لاسرائيل مسافة ١٣٠٠كم وتابع ان الطائرات الاسرائيلية التي ستقوم بتنفيذ العملية اذا اقرها شارون قد تكتشف انها ستضطر الى اختراق الاجواء الاردنية والسعودية والعراقية مشيراً الى انه خلافاً للعملية في العراق فأن ايران مجهزة بالدفاعات الارضية لصد الطيران الاسرائيلي(٥١).

من جانب آخر سعت اسرائيل الى تطوير قدراتها العسكرية، فقد ركبت على الغواصات الجديدة لسلاح البحرية صيغة محسنة من الصواريخ البحرية "هربون" التي طورها مهندسون اسرائيليون من اجل توجيه ضربة نووية من اعماق البحر، وسعي اسرائيل الى تطوير "قدرة الضربة الثانية" التي ستمكن من توجيه ضربة نووية ضد اعدائها حتى اذا ما اصيبت ارضها بسلاح نووي، ولا توجد آلة اشد ملائمة من الغواصة التي يصعب كشفها والتي تستطيع الابحار بالقرب من شواطيء العدو واصابة ارضه(٥٢).

ويعزز المخاوف الاسرائيلية من برامج التسلح الايرانية ادخال صواريخ شهاب ٣ الى الخدمة في تموز ٢٠٠٣، وهذا ما يوضحه عوزي روبين المدير السابق لنظام صواريخ ارو الاسرائيلية المضاد للصواريخ، وتأكيده بأن صواريخ شهاب ٣، تشكل تهديداً صريحاً للدولة اليهودية "فزيادة مدى (شهاب) جعله يغطي اسرائيل

بكاملها من شمالها الى جنوبها من مناطق نشر الصواريخ في عمق ايران وذلك يزيد المخاوف مما يمكن ان يحدث اذا ما وضعت رؤوس اسلحة دمار شامل على هذه الصواريخ"(٥٣).

الشكل الثاني، تغيير النظام الايراني، وتنطلق هذه الرؤية من مطالبه مجموعة من النواب الامريكيين الادارة الامريكية بالعمل بشكل علني على ايجاد نظام جديد في ايران بديل للنظام الحالي، وتتألف هذه المجموعة من اعضاء في مجلسي الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويؤكد هؤلاء ان النظام الحالي يمثل في رأيهم خطراً مقارباً او ربما اكبر من الخطر الذي مثله العراق في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة على الارهاب، فالسيناتور الجمهوري سام براونباك يؤكد في حديثه انه في الحرب العالمية على سرطان الارهاب يجب ان تكون ايران الهدف التالي في تركيزها الاستراتيجي، وتحظى دعوته بدعم من السيناتور الديمقراطي توم لانتوس الذي قدم مشروع قرار الى الكونغرس يدعو الى اقامة حكومة جديدة في طهران(٥٤).

ويعزز هذه الرؤية الجنرال رحيم صفوي قائد الحرس الثوري الايراني في اشارته الى "مخطط جديد" تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد بلاده وقال في جمع من قادة الحرس الثوري الايراني بأن الولايات المتحدة تمارس الضغوط على مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اطار مخطط جديد للقيام بتغيير النظام الاسلامي في ايران.

واضاف مؤكداً ان الاستراتيجية الامريكية لمواجهة ايران، تبدأ بعزل الشعب عن النظام واثارة الاضطرابات السياسية والاجتماعية تتزامن مع بث الرعب والضغوط الخارجية لغرض عزلة دولية على ايران تمهيداً لتغيير النظام من الداخل(٥٥).

ان كل ما تقدم يشير تساؤلا مهماً، هو ما هي امكانية الرد الايراني المحتمل على مثل هذه الاشكال المختلفة؟ وفي اعتقادنا ان امكانية الرد العسكري تعد الابرز في هذا الصدد وهو ما تؤكده تصريحات القادة العسكريين الايرانيين في مختلف المستويات.

فقد حذر عدد من القادة العسكريين الايرانيين من مغبة التعرض للمنشآت النووية الايرانية، واكد الجنرال محمد علي جعفري قائد القوات البرية لحرس الثورة الايرانية "بأن ايران ليست في حاجة الى صنع قنبلة ذرية لان كل عنصر في مليشيا الباسيج (الاسلامية) هو قنبلة بحد ذاته" واضاف ان اي تحرك عسكري من جانب "الولايات المتحدة الحليف للنظام الصهيوني ضد المحطة النووية في مدينة بوشهر سيعتبر بمثابة اعلان الحرب وشدد على ذلك"(٥٦).

من جانب آخر اكد الفريق رحيم صفوي القائد العام لقوات حرس الثورة الايرانية، بأن صواريخ شهاب ٣تعطي ايران قدرة ردع هائلة ضد اية

تهديدات اجنبية، واشار صفوي الى ان القوى الكبرى في العالم باتت تدرك اليوم ان ايران التي تتمتع بقدرات دفاعية هائلة لن تتبع منطق الغطرسة الذي تتبعه القوى الاستكبارية مؤكداً استعداد ايران الكامل لردع اي عدوان يوجه الى اراضيها، وان ايران لن ترهبها التهديدات الامريكية(٥٧).

ويؤكد هذه الرؤية العرض العسكري الايراني في ٢٣ايلول ٢٠٠٣، ضمن فعاليات "اسبوع الدفاع المقدس"، لاحياء ذكرى الحرب مع العراق، حيث ظهرت صواريخ شهاب ٣ وقد كتب عليها عبارات "سنسحق امريكا تحت اقدامنا" و"اسرائيل يجب ان تمحى من الخريطة"(٥٨).

وتوعد الجنرال محمد باقر ذو القدر مساعد قائد حرس الثورة في حديث له بـ"مواجهة أي تحرك عسكري (ضد بوشهر) برد قاس لا يحتمل بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل" واضاف الجنرال بأن الولايات المتحدة لن تجرؤ ابداً على مهاجمة ايران وهي اقوى من العراق وافغانستان واستطرد قائلاً "لدينا قدرات قلة من الدول تتملكها، ففي كل بلد جيش بينما نحن لدينا جيشان (جيش نظامي وحراس الثورة) بدون الحديث عن الباسيجي"(٥٩).

وفي اعتقادنا ان الخيارات الامريكية في مواجهة ايران عديدة الا ان احتمال المواجهة العسكرية بين البلدين هو تصور بعيد تبرز فيه عدة عقبات مهمة فأمريكا ليست على استعداد لتكرار تجربة الغزو العسكري في المنطقة بعد تجربة العراق، ويرى بعض المراقبين ان ضعف الدعم الدولي لعمليات ما بعد الحرب في العراق ومشاكل امريكا فيه، واقتراب الانتخابات الرئاسية الامريكية يجعل من المستبعد ان يباشر البيت الابيض بأية عمليات خارجية ينقصها الدعم الدولي ولهذا نجد ان التحرك سوف تتجه الى محاولة زعزعة النظام السياسي في ايران من خلال تقديم المزيد من الدعم للمعارضة الايرانية وتطويق ايران بالمزيد من الضغوط لكي تتمكن من تحريك المجتمع الدولي الى جانبها وادانة البرنامج النووي الايراني(٦٠).

وتبقى الحقيقة، ان ضرب المفاعلات النووية الايرانية لن يسقط النظام في طهران، ولكنه سيحول اكثر من ستين مليون ايراني الى مجموعات استشهادية ضد الاهداف الاسرائيلية والامريكية، والاهم من ذلك سيؤدي الى بروز تحالف تاريخي بين العرب والايرانيين في مواجهة امريكا واسرائيل فالبرغم من غياب القدرات التكنولوجية العسكرية الايرانية الرادعة لاي هجمات اسرائيلية نووية، بسبب الفارق الكبير في موازين القوى بين البلدين والدعم الامريكي للدولة العبرية، ولكنها تملك من الاسلحة ما يجعلها تنتقم وبطريقة موجعة من الدولة العبرية وحليفتها امريكا(٦١).

رابعاً: رؤية للمستقبل.

لقد ادى تصاعد الضغوط والتحذيرات الدولية حول الانشطة النووية الايرانية الى اصداء متباينة في المجتمع الايراني وفي اوساط النخبة الحاكمة.

فاتساع الثغرة بين المحافظين المتشددين في البلاد وباقي المجتمع اوجد العديد من المشاكل داخل ايران، فبالنسبة للسياسة الخارجية وسياسة الامن القومي تتوضح هذه الثغرة في الخلاف بين اصحاب طريق الاقتراب الايديولوجي بالنسبة للعلاقات الخارجية، واولئك الذين يركزون على المصلحة الوطنية، وسوف يزداد التفاوت بين الفريقين بزيادة الضغوط الدولية على البرنامج النووي، فالمتشددين يرون في هذا البرنامج الضمان المثالي للنفوذ والامن الايراني والايمان بأن كل التكنولوجيا النووية السلمية والعسكرية امر ضروري لتطوير ايران.

في حين يرى اخرون ان الاستراتيجية الامريكية لتغيير نظام الحكم في ايران، تبدأ بوجود المفتشيين الدوليين وهدفهم الرئيسي هو جمع المعلومات عن الصناعات العسكرية المهمة ومعرفة نقاط القوة والضعف في هذه الصناعات. وهذه المعلومات ستمرر بسهولة لامريكا مما يجعل من ايران مكشوفة امام الهجمات الجوية. ويستخدم المفتشون هذا الامر لفرض الالتزامات على ايران ثم يغادرونها ويلي ذلك الادانة الدولية وهذا ما حدث بالضبط مع العراق(٦٢).

ويعتقد اصحاب هذا الرأي ان قوة ايران الذاتية هي الشيء الوحيد الذي سيحفظ امنها وان تحريم القدرات النووية الايرانية سيقضي على الامن الايراني، ففي علاقات دولية لا تحترم الا القوة، فأن الرفض يجعل من الطرف الاخر اكثر مرونة، وان الاذعان للضغوط سيكون دلالة على الضعف مما سيؤدي الى مزيد من الضربات، وقبول توقيع البرتوكول هو في الحقيقة بوابة الجحيم، والمثال هنا التكيف في العلاقات الامريكي-الصينية انما يرجع الى قوة الصين في حد ذاتها.

فالمتشددون يرون ان ايران يجب ان تتبع خطى كوريا الشمالية وتنسحب من معاهدة حظر الانتشار النووي بدلاً من ان تذعن للضغوط الدولية، الا ان محسن امين زادة نائب وزير الخارجية لشؤون اسيا والمحيط الهادي يرى ان ايران يجب ان تستعيد ثقة المجتمع الدولي بعد توقيع البروتوكول الاضافي للمعاهدة والذي يسمح بتفتيش مفاجئ لمنشآتها النووية ويؤكد "اذا لم يكن هناك سبيل اخر بتغيير المناخ السيئ الذي اوجدته امريكا ضد ايران سوى قبول البروتوكول الاضافي، فان قبول البروتوكول يكون مفيداً لنا"(٦٣).

وفي ضوء ما تقدم نجد انهم ينتقدون الحكومة لانها لم تسقط

الاتفاقية، بمقتضى المادة التي تنص على حالات الضرورة القصوى.

الا أن موقف المرشد الاعلى للجمهورية علي خامنئي يوضح جانباً مهماً من الصورة في تأكيده على أن "الاعداء يجب الا يتصوروا ان الجمهورية الاسلامية كانت واقعة في مأزق" ولهذا وافقت على البروتوكول وعبر عن دعمه للاتفاق الذي ابرمته ايران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوساطة بريطانية والمانيا وفرنسا معتبراً ان بلاده "انتصرت على مؤامرة امريكية-صهيونية" بقبولها التعاون مع الوكالة الدولية.

واشار المرشد الى ان بعض الدول تنكر على ايران تخصيب اليورانيوم بحجة ان طهران ليست بحاجة اليه واكد "لكننا سننتج اليورانيوم المخصب مع احترام القواعد الدولية" بالرغم من معارضة المحافظين للاتفاق المبرم مع الوكالة الدولية داعياً "يجب الا تؤدي هذه القضية الى شق الصفوف"[٦٤].

والحقيقة أن أي قرار تتخذه ايران سيكون قراراً استراتيجياً. واي اختيار ستكون له تبعات لابد ان تتحملها ايران، فالمشكلة اليوم ليست في توقيع البروتوكول الاضافي فقط، ولكن ايضاً مطالبة اوروبا والوكالة الدولية لايران بايقاف نشاطات تخصيب اليورانيوم والاستجابة لذلك ستعيق التكنولوجيا النووية الايرانية وسوف تضعها تحت قبضة وسيطرة المطالب الروسية التي استفادت من عزلة ايران.

ويستمر سعي الولايات المتحدة لاضعاف قوة ايران ودعمها لتغيير النظام الحاكم ورفض أي شروط ايرانية للتعاون، ورغبة اوروبية لمزيد من التعاون مع امريكا والتطلع لدور اكبر في الاستجابة للمخاوف الامريكية فيما يتعلق بايران، وهي لن تقبل بمثل هذه الشروط. وهم يسعون الى مزيد من الضغط على الفصائل السياسية الداخلية رغم انهم لا يستطيعون تقديم أي ضمانات لايران حول تغيير الولايات المتحدة لسياستها نحو طهران[٦٥].

وتبقى طموحات ايران في الهيمنة على منطقة الخليج العربي، واستمرار التهديد الاسرائيلي للمنطقة، عوامل سهمة في زيادة حدة التوتر، فتحول ايران الى قوة نووية وهي ترى في ان اسرائيل تهديد لها، بالمقابل ترى اسرائيل في ايران تهديد لها ولطموحاتها وما يمكن ان يؤدي اليه تحول ايران الى قوة نووية من تحييد للتهديد النووي الاسرائيلي ونموذج الهند وباكستان واضح في هذا الصدد[٦٦].

فامتلاك ايران لسلاح نووي يمكن ان ينظر اليه على انه تهديد استراتيجي مباشر قد يدفع بهيمنة اكبر لايران في شؤون الخليج، ومقايضة مصالح الدول الخليجية الصغرى في عملية تبادل للمصالح بين القوى الكبرى المهيمنة في الخليج، كما ان انتشار هذه المفاعلات على شواطئ الخليج قد يزيد من عمليات تسرب

الاشعاع النووي والتأثيرات البيئية السيئة على المنطقة التي لاتزال تعاني من اثار استخدام اليورانيوم المنضب في حربي الخليج الثانية ١٩٩١ والثالثة ٢٠٠٣[٦٧].

لقد طالب المرشد الاعلى للجمهورية علي خامنئي الاوروبيين الالتزام بتعهداتهم ولاسيما في توفير مساعدة فنية لبلاده، عندما تتحقق الوكالة الدولية من تعاونها الكامل، مؤكداً "في حال تواصلت المحادثات مع الاوروبيين بالدفع ذاته سنستمر فيها لكن في حال قررت الاطراف المعنية بهذا الحوار او اعداؤنا القيام بطلبات مبالغ فيها يمكن وقف كل شيء" واضاف مؤكداً "في حال وصلنا الى مرحلة نشعر فيها ان مصالحنا الوطنية وقيم النظام مهددة سنضع حداً لهذه العملية"[٦٨].

وختاما نؤكد على راي الرئيس محمد خاتمي الذي اعتبر ان امتلاك ايران للتقنية النووية يكشف كفاءة الخبرة المحلية الايرانية مشدداً على حق بلاده في الاستمرار في البرنامج النووي لاغراض سلمية وان واجهت خطراً دولياً[٦٩].

الا ان اعتقادنا في هذا الصدد يتفق في الرأي مع حميد زمردي الخبير الاستراتيجي الايراني الذي يوضح انه من غير المرجح ان ايران ستعطل نظريتها الدفاعية بالتخلي عن الجانب النووي ويضيف ان "المشكلة ليست القنبلة، فبغض النظر عمن يمسك بمقاليد السلطة في طهران، من الضروري توفر اسلحة نووية لايران عندما يقرر قادتها الحصول عليها، القضية الاساسية هي من يسيطر على تلك الاسلحة ومن سيصبح الهدف"[٧٠].

وعلى حد قول غاري سامور خبير الشؤون النووية في معهد الدراسات الدولية الاستراتيجية في لندن "مما لاشك فيه ان لايران برنامجا للتسلح النووي، ومن غير المرجح نجاح أي مناورات دبلوماسية او ضغوط سياسية لاجبارها على التخلي عما اصبح اولوية قومية عليا"[٧١].

الخاتمة

لم تنتج ايران حتى الان أي رؤوس نووية، وانما هي في مرحلة انشاء واستكمال البنية التحتية لصنع القنبلة النووية. وتتخلص بعض نشاطاتها في هذا الشأن في التعاقد على مفاعلات نووية، ومحاولة الحصول على مواد نووية (مواد انشطارية) من حوالي ٢٠ دولة مختلفة، ودعوة العلماء الايرانيين الذين غادروا ايران بعد ثورة ١٩٧٩، والحصول على علماء ذرة من دول الاتحاد السوفيتي السابق وخلافها.

فالتجربة الايرانية تعد خطوة مهمة في بناء قدرة نووية تكون رادعاً مهماً في مواجهة الاطماع التوسعية الاسرائيلية وغياب الخيار النووي العربي، والاهم فيها محاولة الاستفادة من الخبرات الوطنية في بناء هذا البرنامج الى جانب الاعتماد على الدعم الخارجي من دول عديدة.

الا ان اهم اوجه القصور في البرنامج النووي الايراني هو الاعتماد

على الدعم الخارجي والذي يتأثر بالضغوط الخارجية وتطور العلاقات ما بين الدول الكبرى.

فالتعاون الايراني مع روسيا والذي بدأ في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، واجه ضغوطاً امريكية ارغمت موسكو على عقد اتفاق في عام ١٩٩٥، تعهدت فيه موسكو بوقف تصديرات المعدات العسكرية الى طهران حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

لقد سعت الادارة الامريكية للحيلولة دون تقدم صفقة مفاعل بوشهر وذلك خشية ان تقوض الصفقة اهداف حظر الانتشار النووي ومعاييره، والقلق من امكانية استخدام المشروع كغطاء لايران لمواصلة اتصالات واسعة النطاق مع هيئات نووية روسية والانخراط في اشكال من التعاون اشد حساسية مع قابلية مباشرة للتطبيق على برنامج سلاح نووي.

وبعد كل ذلك ليس هناك طريقة لتقدير تاريخ امتلاك ايران للاسلحة النووية في المستقبل وتشير بعض المصادر الامريكية والاسرائيلية الى ان ايران يمكن ان تمتلك سلاحاً نووياً بعد خمس سنوات فيما تعتقد مصادر اخرى ان ايران ربما تحتاج الى وقت اطول بكثير وكذبت مصادر امريكية تقارير اسرائيلية وقدرت انه ربما تحتاج ايران من سبع الى خمسة عشرة سنة لامتلاك سلاح نووي.

وختاماً، لا توجد طريقة لحسم هذا الجدال بصورة نهائية، فايران تمتلك امكانيات متزايدة لتهديد جيرانها، الا انه من غير الواضح انها سوف تستخدم مثل هذه الامكانيات بشكل عدواني او ان هذه الامكانيات سوف تؤدي الى الحرب، يضاف الى ذلك ان ايران تواجه مزيجاً معقداً من نقاط الضعف والقوة في المجال العسكري.

فايران تواجه قيوداً استراتيجية شديدة، فالولايات المتحدة تحتفظ بقدرتها على التدخل الحاسم في الخليج وتستطيع على وجه السرعة تحقيق السيطرة البحرية والجوية. وبرغم انها لا تستطيع نشر قوات برية بسرعة ضد ايران، فانها قادرة على تنفيذ حملة قصف استراتيجي شبيه بالتي سنتها ضد العراق. ولن تتمكن ايران من تحقيق الهيمنة الاستراتيجية على الخليج ما لم تنسحب الولايات المتحدة من الخليج العربي، وسوف تواجه ايران قيوداً جغرافية كبيرة تحد من قدرتها على مهاجمة جيرانها.

---

(١) انتوني كورذرمان-القدرات العسكرية الايرانية: سلسلة دراسات عالمية، العدد ٦. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص١٢٣.

(٢) المصدر نفسه. ص١٢٤.

(٣) احمد عبد الحليم. خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها. في مجموعة باحثين. الخيار النووي في الشرق الاوسط. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠١. ص٤٥٩.

(٤) انتوني كوروزمان. مصدر سابق. ص١٢٤-١٢٥.

(٥) تقع المنشآت النووية على مسافة ٧٣٠ميلاً جنوب طهران تقريباً على مسافة ١٥ميلاً من مدينة بوشهر، وهي موقع لمفاعلين غير مكتملين بطاقة ١٢٠٠ميجاواط، بدأت بانشائها شركة

سيمنس عام ١٩٧٦، وتوقفت عام ١٩٧٩، ومع استمرار ايران في تشغيل المنشأة بتواجد حوالي ٣٠٠-٤٠٠ ايراني يتولون اعمال صيانتها، وانجز المفاعل الاول في عام ٢٠٠٠، وحتى سقوط الشاه كانت ايران قد استثمرت حوالي ٦مليار دولار في المنشاة، والمفاعل الروسي الذي اقيم من نوع "في في اي آر-١٠٠٠" بينما كان المفاعل الالماني بطاقة ١٣٠٠ميجاواط. وللمزيد انظر:- انتوني كوروزمان. مصدر سابق. ص١٢٨-١٢٩.

[٦] Nasser Hadian. Iran's Nuclear Program: Contexts and Debates. In Geoffrey Kemp and Others- Iran's Bomb- The Nixon Center- 2004 pp.52-58. ايضا احمد عبد الحليم. مصدر سابق. ص٤٦٣.

[٧] احمد عبد الحليم. مصدر سابق. ص٤٦٢-٤٦٤.

[٨] انتوني كوروزمان. مصدر سابق. ص١٢٣.

[٩] احمد عبد الحليم. مصدر سابق. ص٤٦٢.

[١٠] انتوني كوروزمان. مصدر سابق. ص١٣١.

[١١] شانون ن كايل- الحد من انتشار الاسلحة النووية، في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت-٢٠٠٤. ص٩١٧-٩١٨.

[١٢] حسن ابو طالب. الانفتاح الايراني والمصالح العربية في الخليج. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣٦. ابريل ١٩٩٩. ص١٨٦.

[١٣] انتوني كوروزمان. مصدر سابق. ص١٢٦-١٢٧.

[١٤] جريدة القدس العربي-لندن-العدد ٤٤٥٩، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٠، ايضا جريدة الوسط. لندن. العدد ٦٤٧. بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١.

[١٥] احمد عبد الحليم. مصدر سابق. ص٤٦٢.

[١٦] شانون كايل. مصدر سابق. ص٩١٥-٩١٦.

[١٧] انتوني كوردزمان. مصدر سابق. ص١٣٣-١٣٥.

[١٨] شانون ن كايل. مصدر سابق. ص٩١٦.

[١٩] المصدر نفسه. ص٩١٧.

[٢٠] Shahram Chubin and Robert S.Litwak. Debating Iran's Nuclear Aspirations. The Washington Quarterly. Autumn 2003. Pp.99-100.

[٢١] جريدة الاتحاد. الامارات. العدد ١٠٢٩٩. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦.

[٢٢] Shahram Chubin and Robert S.Litwak.op. cit. P.100.

[٢٣] شانون ن، كايل. مصدر سابق. ص٩١٦.

[٢٤] جريدة الحياة. لندن. العدد ١٤٨٤٧. بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧.

[٢٥] جريدة الوسط. العدد ٦٤٧. بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١.

[٢٦] تميز بعض الدراسات عدة مراحل رئيسة في تطور العلاقات الايرانية-الامريكية وابرزها:-
المرحلة الاولى، وتغطي الفترة الانتقالية من شباط الى تشرين الثاني ١٩٧٩، وسادها حرص على الاحتفاظ بعلاقات محايدة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) الا ان ايران انسحبت من الحلف المركزي والغاء صفقات الاسلحة الامريكية التي ابرمها الشاه وتقلص الوجود الامريكي في ايران ولكن ايران لم تجاهر بعداء الولايات المتحدة.
المرحلة الثانية، وتمتد من عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٨، وضمن مراحل مختلفة من التردي الشديد (١٩٨١-١٩٨٤) وانتقاد ايراني للسياسات الامريكية، ومرحلة المواجهة العلنية والوفاق السري (١٩٨٤-١٩٨٦) وظهرت فيها قضية ايران غيت والمواجهة النهائية (١٩٨٧-١٩٨٨) وانتقال الولايات المتحدة الى الدعم الكامل للعراق ورفع الاعلام الامريكية على الناقلات الكويتية.
المرحلة الثالثة، وتمتد من ١٩٨٨ الى عام ٢٠٠٠ وتميزت بتكرار طرح فكرة الحوار الايراني-الامريكي (المشروط) وللمزيد انظر:- نيفين عبد المنعم مسعد-صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الايرانية. مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت. (٢٠٠٠,ص٤٠-٤١).

[٢٧] انتوني كوردزمان. مصدر سابق. ص١٢٢-١٢٣.

[٢٨] Geoffrey Kemp-Iran's Bomb and Whate to do About It. In Geoffrey Kemp and Others-op-cit-pp. 1-2.

[٢٩] I bid-p-1.

[٣٠] محمد سعد ابو عامود. تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا. السياسة الدولية. العدد ١٤٧. يناير ٢٠٠٢. ص٧٤.

(٣١) شيرون، بهارتا وايان انطوني. في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي. مصدر سابق. ص١٩٤.
(٣٢) اندروكوني. افغانستان والديناميات الجديدة للتدخل: مكافحة الارهاب وبناء الدولة. في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي. مصدر سابق. ص٢٩٧-٢٩٩.
(٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. ٢٠٠٣. ص٢١٧.
(٣٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. مصدر سابق. ١١٦.
(٣٥) المصدر نفسه. ص١١٨-١١٩.
(٣٦) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦١. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.
(٣٧) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. مصدر سابق. ص١١٨.
(٣٨) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦٦. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩.
(٣٩) جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٨٣٨٥. بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٢.
(٤٠) جريدة العرب. لندن. العدد ٦٢٦٣. بتاريخ ٢٠٠١/١١/٣.
(٤١) المصدر نفسه. بتاريخ ٢٠٠١/١١/٣.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) جريدة الوطن. الامارات العربية المتحدة. العدد "٤٧٤بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣١.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) محمد سعد ابوعامود. مصدر سابق. ص٧٣.
(٤٦) احمد الدواس. ايران والوكالة... قصة لا تنتهي. جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٩١٥٦. بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣.
(٤٧) جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٩١٢٢.بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩.
(٤٨) جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٩١٢٢.بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩.
(٤٩) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٧٨. بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦١. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.
(٥٤) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦١. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.
(٥٥) جريدة الاتحاد، الامارات العربية. العدد ١٠٢٩٩. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦.
(٥٦) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦٦. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩.
(٥٧) جريدة الاتحاد. الامارات العربية. العدد ١٠٣٠٧. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٤.
(٥٨) جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٦٠٦٥. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.
(٥٩) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٦٦. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩.
(٦٠) احمد الدواس. مصدر سابق.
(٦١) جريدة القدس العربي. لندن. العدد ٤٤٧٨. بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣.
(٦٢) علي حقيقي، مأزق ايران الصعب ومحدودية الاختيار. جريدة الشرق الاوسط. لندن. العدد ٩٠٨١ في ٢٠٠٣/١٠/٩.
(٦٣) جريدة القدس العربي، لندن، العدد ٤٤٦١. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.
(٦٤) جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ٩١٠٧، تاريخ ٢٠٠٣/١١/٤.
(٦٥) عبد الحليم ابو غزالة، ايران في حزام الزلازل الامريكي، جريدة الاتحاد، الامارات العربية، العدد ١٠٣٠٣، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٠.
(٦٦) جريدة الاتحاد، الامارات العربية، العدد ١٠٣١٠ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٧.
(٦٧) جريدة الاتحاد، الامارات العربية، العدد ١٠٣١٠ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٧.
(٦٨) جريدة الزمان، لندن، العدد ١٦٥٤ بتاريخ ٥ /٢٠٠٣/١١.
(٦٩) جريدة الاتحاد، الامارات العربية، العدد ١٠٢٩٩ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٦.
(٧٠) جريدة الشرق الاوسط، لندن العدد ٩١٢٢ بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩.
(٧١) المصدر نفسه.